

## الشمول المالي في دول شمال إفريقيا – دراسة مقارنة بين مصر، تونس، الجزائر والمغرب

## Financial inclusion in North African countries - a comparative study

## between Egypt, Tunisia, Algeria and Morocco

خلالفة محمد بدر

KHELALFA Mohammed Badr

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة جيجل (الجزائر)، mohammedbadr.khelalfa@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2022/05/05

تاريخ الاستلام: 2024/04/03

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الشمول المالي في دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر والمغرب)، باستخدام قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي 2011-2021، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجدت الدراسة أن مستويات الشمول المالي في دول NA ضعيفة مقارنة بالمستوى العالمي ومستوى دول الدخل المتوسط الأدنى LMC، نقص الأموال هو السبب الأكثر شيوعاً بين المستبعدين مالياً لعدم امتلاك حساب بمتوسط 79% وهو أعلى من المتوسط الموجود في دول LMC (62%)، هناك أسباب أخرى مساهمة في الاستبعاد المالي مثل ملكية أحد أفراد العائلة لحساب ونقص الوثائق الضرورية، وجدت الدراسة فوارق كبيرة في ملكية الحسابات بين عينة الدراسة وصلت إلى 18 نقطة مئوية مع تسجيل تفوق للجزائر خلال سنة 2021، توصي الدراسة بالتوجه نحو الاعتماد على الهاتف المحمول في استخدام الخدمات المالية خاصة وأن متوسط ملكية الهواتف المحمولة في دول NA هو 91%، في حين أنه بالمتوسط 96% من البالغين لا يملكون حساب أموال عبر الهاتف المحمول. كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، دول شمال إفريقيا، المؤسسات المالية الرسمية، الاستبعاد المالي.

تصنيفات JEL : G53 ؛ D18 ؛ O17.

المؤلف المرسل: خلالفة محمد بدر، الإيميل: mohammedbadr.khelalfa@univ-jijel.dz

## Abstract:

This study aimed to identify the level of financial inclusion in North African countries (NA) (Egypt, Tunisia, Algeria and Morocco), using the Global Financial Inclusion Database 2011-2021. The descriptive analytical approach was used. The study found that the levels of financial inclusion in NA countries are weak compared to the global level and the level of lower-middle-income countries (LMC). Lack of money is the most common reason among the financially excluded for not having an account, with an average of 79%, which is higher than the average in LMC countries (62%). There are other reasons contributing to financial exclusion, such as family member ownership of an account and lack of necessary documents. The study found large differences in account ownership among the study sample, reaching 18 percentage points, with Algeria outperforming it in 2021. The study recommends moving towards relying on mobile phones to use financial services, especially since the average mobile phone ownership in NA countries is 91%, while an average of 96% of adults do not have a mobile money account.

**Keywords:** financial inclusion; financial services; North African countries; formal financial institutions; financial exclusion.

**JEL Classification Codes :** G53 ; D18 ; O17.

## 1. مقدمة :

هناك التزام متزايد من الدول بتحسين فرص وصول الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وسكان المناطق الريفية والمعزولة إلى الخدمات المالية، وهذا خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، وقد أصبح الشمول المالي اليوم محور اهتمام وركيزة أساسية في السياسات الرامية إلى دعم التنمية المستدامة، يقود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه الجهود فقد تم وضع الشمول المالي على أجندتهما الدولية وهدف عالمي باعتباره عامل تمكين لتحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يعتبر امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية الخطوة الأولى نحو الشمول المالي، امتلاك حساب سوف يمكن صاحبه من الاستفادة من مختلف الخدمات والمنتجات

المالية بأسعار منخفضة وبطريقة آمنة ضمن بيئة تشريعية مناسبة تضمن الحماية المالية للمستهلك وتصون الكرامة، خاصة ما تعلق منها بالتمويل والادخار والائتمان، مما يساعد الأفراد والمشروعات على التخطيط للمستقبل وإدارة المخاطر ومواجهة حالات الطوارئ.

لا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي غير كافية بالنظر حجم الاقصاء المالي في دول شمال إفريقيا بالخصوص مصر، تونس، الجزائر والمغرب، في 2021 لا يزال معدل الاقصاء المالي مرتفعا في هذه الدول، حيث أنّ أكثر من نصف البالغين لا يصلون الى الخدمات والمنتجات المالية، وهو من أعلى المعدلات في العالم مثل ما هو عليه في الدول العربية عموما، وهذا بالرغم من الحاجة الملحة إلى تعزيز مستويات الشمول المالي للحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، زيادة حجم الاستثمارات وخفض معدلات البطالة. معدلات ملكية الحسابات بين البالغين في دول شمال إفريقيا لم تتطور رغم مرور العديد من السنوات، أحيانا أخرى كانت تسجل معدلات تطور سلبية، كما أنّ مالكي الحسابات لا يستخدمون الخدمات المالية بشكل كثيف خاصة ما تعلق منها بالادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وارسال واستقبال التحويلات المحلية بين البالغين.

### 1.1 اشكالية البحث :

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

هل هناك تفاوت في مستويات الشمول المالي بين مصر، تونس، الجزائر والمغرب؟

لمعالجة هذه الإشكالية نطرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مستوى الشمول المالي في مصر، تونس، الجزائر والمغرب؟
- ما هي أسباب الاقصاء المالي في مصر، تونس، الجزائر والمغرب؟

### 2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية 01: مستويات الشمول المالي في مصر، تونس، الجزائر والمغرب متقاربة؛
- الفرضية 02: الاقصاء المالي في مصر، تونس، الجزائر والمغرب مرتبط دائما بنقص بالأموال.

### 3.1 أهداف البحث:

- يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:
- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته؛
- تحليل بعض المؤشرات الجزئية للشمول المالي في دول شمال إفريقيا للفترة 2011-2021؛

- مقارنة مستويات الشمول المالي في دول شمال إفريقيا بدول الدخل المتوسط؛
- التعرف على أهم أسباب الاقصاء المالي في دول شمال إفريقيا؛

#### 4.1 أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشمول المالي، ودوره الفعال الذي أصبح يلعبه اليوم عن طريق المساهمة الإيجابية في الرفع من مستويات التنمية المستدامة من خلال التمكين الاقتصادي للفئات المحرومة ومحدودي الدخل ودعم النساء والشباب، وهو ما يسمح مع مرور الوقت بزيادة معدلات الاستثمار والادخار وتقليص مستويات البطالة، إضافة الى ذلك يعتبر الشمول المالي أكثر من هدف بحد ذاته بل هو أسلوب حياة أكثر رفاهية.

#### 5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم استخدام المنهج الوصفي في استعراض بعض المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي بما كتب حوله وبالأدبيات السابقة، وكذا المنهج التحليلي لتحليل بعض المؤشرات الجزئية الخاصة بالشمول المالي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2011-2021 والتطرق الى أسباب الاقصاء المالي في هذه الدول.

#### 6.1 هيكل البحث:

تم تنظيم هذه الدراسة على النحو التالي: مقدمة، المحور الأول: أدبيات حول للشمول المالي، المحور الثاني: الشمول المالي في مصر، الجزائر، تونس والمغرب، الخاتمة.

#### 7.1 الدراسات السابقة:

- (2011) Pearce، تقدم هذه الورقة تقييما لحالة الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي عبارة عن مقال منشورة في البنك الدولي تحت رقم WPS5610، يرى الباحث أنه رغم التحسن المسجل في البيئة الملائمة للشمول المالي إلا أن هذا ليس كافيا، وهو ما يرهن تطور مستويات الشمول المالي، يوصي الباحث ضرورة تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي تكون مدعومة بقاعدة بيانات ذات جودة عالية، يلتزم بها كل من القطاعين العام والخاص، مع الإسراع في توفير الاطار القانوني والاشراف المناسب لتسهيل الادماج المالي والتوجه نحو اعتماد الوكيل المصرفي والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.
- برنية، عبید واعطية (2019)، بعنوان الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، وهو عبارة عن كتاب تم نشره من طرف صندوق النقد العربي، في هذا العمل تم

تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية وعرض أهم الجهود التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز مستويات الشمول المالي، وقد وجد الباحثون أنّ الجهود العربية المبذولة في هذا السياق لا تزال غير كافية خاصة ما تعلق منها بالبيئة التنظيمية والقانونية والمؤسسية والبنية التحتية اللازمة، ويوصي الباحثون في نهاية الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي كشرط أساسي لتحقيق تقدم ملموس ومستمر في مستويات الشمول المالي بالمنطقة.

- سعدان ومحاجبية (2018)، في هذا العمل تم تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2011-2017، وهو مقال في مجلة جزائرية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجدت الدراسة تحسن في ملكية الحسابات في المنطقة مقارنة بسنة 2011 مع وجود فوارق بين الدول لكنها تبقى متقاربة إلى حد ما، تبذل المؤسسات المالية في هذه الدول جهود معتبرة في محاولة اجتذاب الأفراد للقيام بعمليات الادخار والاقتراض وهو ما نتج عنه ارتفاع معدلات الادخار والاقتراض من سنة لأخرى، توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي وابتكار منتجات تلبي رغبات واحتياجات الأفراد والخروج من نطاق التقليد، مع الاهتمام أكثر بتكوين موظفي البنوك لتحقيق هذا الهدف.

- بن عطية ومدوخ (2022)، في هذه الورقة تم تحليل مؤشرات الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع التركيز على الجزائر، وهو عبارة عن مقال في مجلة جزائرية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من بين نتائج الدراسة أنّ هناك تحسن في ملكية الحسابات في المنطقة مقارنة بسنة 2011، نتيجة زيادة الوعي المالي والجهود التي تبذلها الدول، مثلا في الجزائر هناك التزام حكومي بزيادة ملكية الحسابات بين البالغين خاصة طلبة الجامعات للاستفادة من مختلف المنح والمساعدات الحكومية، تعاني الجزائر من انخفاض في عدد الفروع البنكية وهو ما أثر سلبا على معدلات الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

- سمغوني وشارف (2023)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو عبارة عن مقال في مجلة جزائرية، تم استخدام طريقة التصنيف الزمني HCA باستعمال 6 مؤشرات جزئية للشمول المالي في 14 دولة خلال سنة

2017، من بين نتائج الدراسة أنّ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموماً تشهد ارتفاعات في مستويات الاقصاء المالي، لكن هناك اختلاف واضح فيما بين الدول فهي تقسم إلى مجموعتين، مجموعة ذات شمول مالي مرتفع ومجموعة ذات شمول مالي منخفض.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن ايضاحه في النقطتين التاليتين:

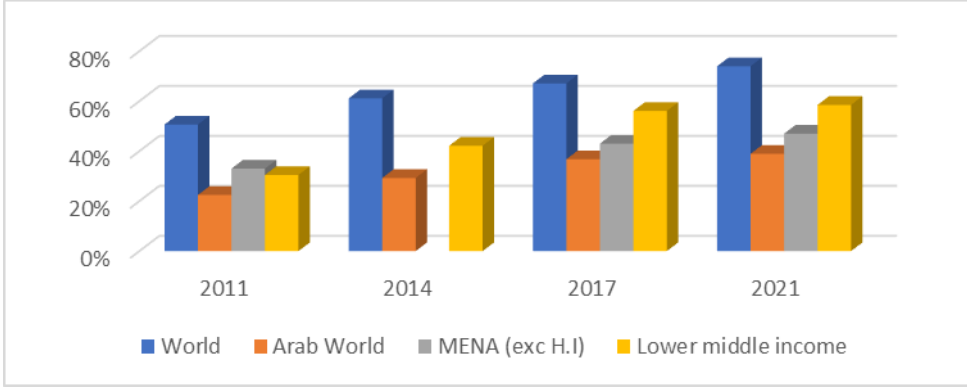
- الدراسة الحالية تركز على دول شمال إفريقيا ومقارنة مستويات الشمول المالي بها مع دول ذات الدخل المتوسط الأدنى؛

- تتطرق هذه الدراسة إلى الأسباب الكامنة وراء الاقصاء المالي.

## 2. أدبيات حول للشمول المالي

ظهر الشمول المالي لأول إلى سنة 1993 في بريطانيا، وتحديدًا بعد الدراسة التي قام بها Leyshon & Thrift والتي تمحورت حول العلاقة بين اغلاق أحد الفروع المصرفية في ضواحي إنجلترا من جهة ووصول سكان تلك المنطقة إلى الخدمات المالية من جهة أخرى، ومن ذلك الوقت ازداد الاهتمام أكثر بمفهوم الاستبعاد المالي وعقدت العديد من المؤتمرات حوله أولها كان في كينيا في 2009، من بين أولى التعريفات التي قدمت لظاهرة الشمول المالي تعريف البنك الدولي في 2014، حيث عرف الشمول المالي على أنّه "نسبة الأفراد والمشروعات التي لها وصول إلى الخدمات المالية"، أما صندوق النقد العربي فقد عرفه بأنّه "القدرة على الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية من الجميع، بما فيهم الفقراء ومحدودي الدخل والمشروعات متناهية الصغر، هذه الخدمات تتصف بأنّها رسمية، تكلفة منخفضة، تقدم في بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة تضمن حقوق مقدمي الخدمات والمستهلكين على حد سواء (بن موسى، 2018، صفحة 42). البنك المركزي الجزائري يرى أنّ الشمول المالي هو أن تكون لجميع الأفراد والمؤسسات فرص متساوية في الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية بكل أنواعها من القنوات الرسمية لمنع حصولهم عليها من جهات غير رسمية (كركار، 2020، صفحة 364). يعرف الاستبعاد المالي على أنّه عدم قدرة وصول فئات محددة من المجتمع إلى المنتجات والخدمات المالية التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية، عادة ما يكون هذا الاستبعاد غير طوعي نتيجة وجود حواجز سعرية وغير سعرية (Damodaran, 2013, p. 54).

الشكل 1: معدلات الشمول المالي في العالم والمنطقة العربية 2011-2021



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

شهدت معدلات الشمول المالي ارتفاعا من سنة لأخرى، حيث ارتفع معدل ملكية الحسابات لدى مؤسسة مالية رسمية بين البالغين حول العالم ليصل إلى 74% بحلول 2021 محققا تطورا بمقدار 23 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2011، يعزى ذلك إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والرامية إلى خفض نسبة المستبعدين ماليا، حيث تم ادراج الشمول المالي على اجندتها الدولية خاصة بعد ازمة 2008، وقد سارعت العديد من الدول على المستوى العالمي لرفع التحدي وبلوغ الأهداف المسطرة من قبل الهيئات الدولية من خلال الالتزام بالمعاهدات الدولية مثل اعلان مايا 2011، في نفس الاتجاه العالمي الذي يشهد ارتفاع مستمرا في معدلات الشمول المالي مع مرور الوقت، تشهد المنطقة العربية أيضا تحسنا في مستويات الشمول المالي لكن لا يزال هذا غير كاف، حيث لا يزال أكثر من 60% من البالغين في المنطقة يعانون من الاقصاء المالي في 2021، تنخفض هذه النسبة قليلا في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والتي تشهد معدلات أعلى من الشمول المالي، حيث لم تتعدى نسبة الاقصاء المالي 42% في نفس السنة، وتنخفض هذه النسبة أكثر إلى معدل 28% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و 18% في آسيا الوسطى والمحيط الهادي، و 11% في أوروبا وآسيا الوسطى، و 5% في أمريكا الشمالية.

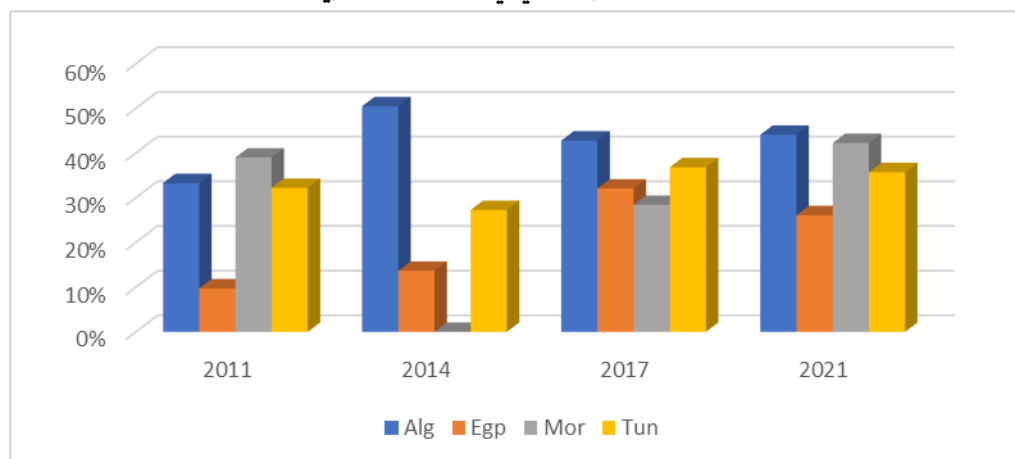
تزايد أهمية الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA لدوره الإيجابي في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل و المساهمة في التوظيف، من خلال الشمول المالي أصبح بإمكان الأفراد البالغين الحصول على حساب بنكي والوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية مثل الإيداع والائتمان، تحويل الأموال وخدمات المدفوعات والتأمين، هناك

حاجة متزايدة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للوصول إلى الانتماء والتخطيط للمستقبل، تمثل هذه المشروعات مصدر هام للحصول على وظيفة ، على سبيل المثال في مصر أكثر من 90% من فرص التوظيف تتم في هذه المشروعات (Douglas, 2011, p. 4). الدول العربية عموما ودول شمال إفريقيا خصوصا دائما ما كُنات تعاني من انخفاض معدلات الاستثمار وارتفاع مستويات المديونية وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة بين البالغين، تصنف الدول العربية ضمن أعلى عشرة مناطق حول العالم من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتجاوز فيها معدلات البطالة عتبة 30%، تشير الإحصائيات إلى أنّ 3 أفراد من كل 9 أفراد يعانون من البطالة في ست دول عربية على الأقل، وصول الأفراد والمشروعات في هذه الدول إلى التمويل والخدمات المالية قد يكون له تأثير إيجابي في معالجة مشكل البطالة، ويساهم في نمو اقتصادي أكثر شمولاً (برنيه، عبيد، و أعطية، 2019، صفحة 9).

### 3. الشمول المالي في مصر، الجزائر، تونس والمغرب

بلغت معدلات الشمول المالي في العالم 76% سنة 2021، بزيادة معتبرة مقارنة بسنة 2011 التي كانت تقدر بـ 51%، بينما في الدول النامية فقد تخطت حاجز 70%، بعدما كانت 63% خلال بضع سنوات سابقة، يعود الفضل في تطور معدلات الشمول المالي إلى الاعتماد المتزايد لتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول خاصة الصين والهند و إفريقيا جنوب الصحراء، كما شهد العام 2021 تقلص الفجوة بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 إلى 6 نقاط مئوية، تقدر الإحصاءات أنّ نسبة الإقصاء المالي بين النساء حول العالم هي 26% بينما ترتفع قليلا في الاقتصادات النامية إلى 32%، عام 2021 هو عام الخدمات المالية الرقمية بامتياز، خاصة بعد وباء Covid-19، أكثر من 180 مليون بالغ في الهند والصين و 720 مليون (20% من البالغين) في مختلف أنحاء العالم اجروا مدفوعات رقمية للتجار سواء عبر الأنترنت أو داخل المتاجر، بإمكان 50% من البالغين أو أكثر في الدول النامية الحصول على أموال للطوارئ خلال 30 يوم، تعتبر العائلة والأصدقاء المصدر الأول لهذه الأموال بسنة 30%، هناك فرص متزايدة للوصول إلى أولئك المستبعدين ماليا من خلال تقليل اعتمادهم على النقد في استلام الأجور أو المساعدات الاجتماعية أو تحصيل فواتير بيع المنتجات الزراعية، المدفوعات الرقمية هي حل مناسب لهذا المشكل، تشير البيانات إلى أنّ قرابة 900 مليون بالغ حول العالم تم ادماجهم في النظام المالي لأول مرة عن طريق تلقي المساعدات الاجتماعية في حساب بنكي (Saniya, Jijun, Mansi, & Sri, 2022).

الشكل 02: معدلات الشمول المالي في دول شمال إفريقيا 2011-2021

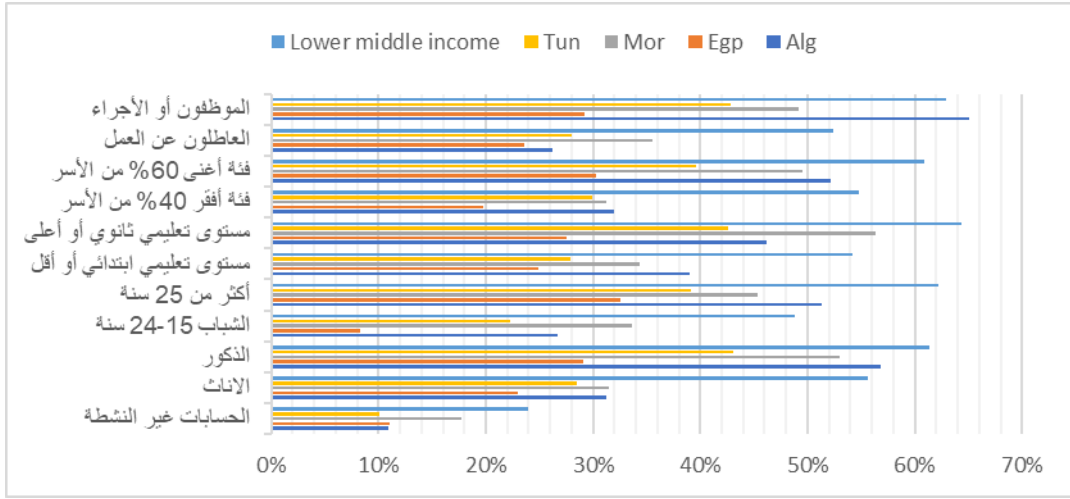


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

سوف يتم الاعتماد في هذا العمل على قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي الصادر عن البنك الدولي 2021، للإشارة فإن ذات المصدر لم يتضمن معلومات حول المغرب لسنتي 2011 و 2014، وكذا معلومات دولة تونس في 2011، تم الاعتماد على كتاب The little data book on Financial inclusion 2012 (P-107) لاسترداد البيانات الخاصة بالمغرب لسنة 2011، بينما لم تتوفر البيانات الخاصة بسنة 2014، كما تم الاعتماد على نفس الكتاب لاسترداد المعلومات الخاصة بدولة تونس لسنة 2011 (P147)، سوف يتم الإشارة إلى دول شمال إفريقيا باختصار NA ودول ذات الدخل المتوسط الأدنى Lower middle income باختصار LMC.

على عكس الاتجاه العام السائد سواء على المستوى العالمي أو الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى أو حتى الدول العربية الذي عرف ارتفاعا متتاليا في معدلات الشمول المالي من سنة لأخرى، بينما في الدول محل الدراسة هناك تذبذب، تارة بالارتفاع تارة بالانخفاض، الجزائر حققت خلال 2021 معدل شمول مالي بين البالغين وصل إلى 44% بارتفاع 11 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2011، لكن هناك انخفاض اذا تمت مقارنته بسنة 2014 والتي عرفت معدل 50%، مصر التي بها أكبر تعداد سكاني في المنطقة عرفت معدلات شمول مالي أقل من 15% سنتي 2011 و 2014، بعد ارتفاع ملحوظ في 2017 شهدت مرة أخرى انخفاضا في 2021 ليستقر عند 27%، أي أنّ قرابة ثلثي البالغين يعانون من الاقصاء المالي، تشترك هذه الدول فيما بينها من حيث أنّها كلها حققت معدلات أقل من المعدل العالمي ومعدل دول الدخل المتوسط.

### الشكل 03: الحسابات الخاملة ومحددات الشمول المالي في دول شمال إفريقيا 2021



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على (World Bank, 2022))

زيادة على انخفاض ملكية الحسابات في NA تظهر أيضا مشكلة الحسابات الخاملة، مصر تمتلك نسبة حسابات خاملة أعلى من المعدل الموجود في الجزائر وتونس رغم أنها أقل منهما في نسبة ملكية الحسابات، وهي وحدها تمثل 36% من إجمالي الحسابات الخاملة في الدول الأربعة، المغرب كذلك ترتفع فيها نسبة الحسابات الخاملة إلى معدل 18% كأعلى معدل بين دول المقارنة، فيما تبقى تونس أقل الدول معدلا بنسبة 10%، بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (LMC) يبدو أنّ نسبة الحسابات الخاملة في دول NA مقبولة إلى حد ما، 24% هي نسبة الحسابات الخاملة في LMC وهي أعلى بمعدل 6 نقاط مئوية من المغرب (المرتبة الأولى بين دول NA)، أي أنّ هذا المشكل شائع في الدول النامية وهو ناجم عن الفتح العشوائي وغير المدروس للحسابات البنكية في ظل ضعف تطور النظام المالي والمصرفي وقلة مشاركة الأفراد في النظام المالي الرسمي.

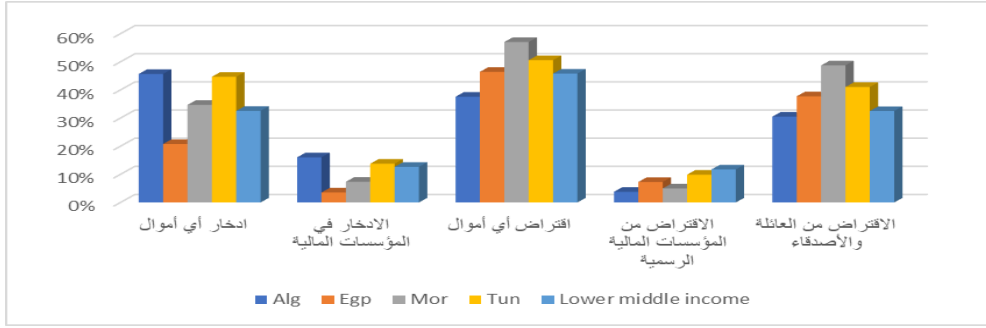
هناك محددات كثيرة للشمول المالي أهمها الجنس، العمر، التعليم، الدخل والتوظيف، بالنسبة للفارق بين الجنسين في ملكية حساب في دول NA هو دائما أعلى من متوسط دول LMC، حيث أنّ أدنى معدل بين الجنسين في دول NA تم تسجيله في مصر بواقع 6 نقاط مئوية في حين متوسط دول LMC هو 5 نقاط مئوية سنة 2021، لكن مصر تتأخر كثيرا عن متوسط ملكية الحسابات في دول LMC بأكثر من 100%، الجزائر التي لديها أعلى معدل حسابات بين دول NA لديها أيضا أعلى معدل فارق بين الجنسين يصل إلى 26 نقطة مئوية، تونس والمغرب لديهما فارق

14 و 22 نقطة مئوية على التوالي، العمر أيضا عامل مهم في ملكية الحسابات، وهو يظهر جليا في الجزائر ومصر، يصل الفارق في هذين البلدين بين الفئة العمرية 18-25 سنة وأكثر من 25 سنة إلى 24 نقطة مئوية، أي أنّ كل شخص الفئة العمرية 25 سنة له حظوظ امتلاك حساب ما يمتلكه مجموع خمسة اشخاص من الفئة العمرية 18-25 سنة، ينخفض الفارق بين الفئات العمرية في كل من المغرب وتونس إلى 11 و 17 نقطة مئوية على التوالي.

لا شك أنّ التعليم من أهم محددات الشمول المالي على المستوى العالمي، كلما كان الشخص متعلما أكثر زاد احتمال تضمينه ماليا، على المستوى العالمي يصل الفارق بين أولئك الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي أو أعلى وأولئك الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي أو أقل إلى 18 نقطة مئوية، في دول LMC يصل الفارق إلى 10 نقاط مئوية، في حين أنّ الجزائر ومصر تشهدان فارق 7 و 3 نقاط مئوية على التوالي فقط، أي أنّ المستوى التعليمي لا يشكل فرقا كبيرا في ملكية الحسابات بين البالغين، ربما هذا يعود إلى أنّ أصحاب المستوى التعليمي المتدني لديهم حظوظ أكبر في الحصول على عمل أو ممارسة نشاط تجاري عكس أصحاب الشهادات، والذين ينتظرون توظيفاً لدى الحكومة والذي غالبا لا يشملهم جميعا، وهو ما يعزز احتمال معاناتهم من البطالة ما يقلل من امتلاكهم حسابا على الأغلب.

نقص الأموال هو أحد أهم أسباب الاقصاء المالي حول العالم، الانتماء إلى أسرة فقيرة أو غنية سوف يؤثر بشكل أو بآخر على وفرة الأموال، يبدو جليا تأثير ذلك على مستوى الشمول المالي في الجزائر، هناك فارق يصل إلى 20 نقطة مئوية بين أفقر 40% من الأسر واغنى 60% من الأسر في 2021، وهو أعلى معدل بين دول NA ، أقل معدل بين هاتين الفئتين تم تسجيله في مصر وتونس بـ 10 نقاط مئوية، يقل هذا الفارق أكثر في دول LMC إلى 6 نقاط مئوية، وهو أمر لا يختلف كثير عن التوظيف وهذا أمر طبيعي، إذا كان الشخص موظف من المنطقي أنّ تكون له أموال أكثر من البطال، الموظفون أكثر احتمالية لملكية حسابات عن غيرهم من العاطلين عن العمل، حيث أنّ الفارق الموظفون والعاطلين عن العمل في دول LMC يصل إلى 11 نقطة، في حين أقل معدل في دول NA تم تسجيله في المغرب بواقع 13 نقطة مئوية .

#### الشكل 04: سلوك الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في دول شمال إفريقيا 2021



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

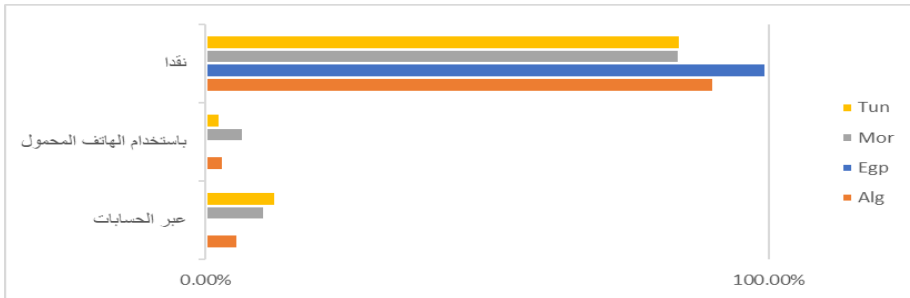
يبقى الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من المؤشرات المهمة على العمق المالي في أي دولة، رغم أنّ العديد من الأفراد يقومون بالادخار أو الاقتراض سواء للاستهلاك أو الاستثمار إلا أنّ مصدر الادخار أو الاقتراض قد يختلف، في 2021 هناك ما نسبته 46% من البالغين ادخروا أي أموال في الجزائر، في حين أنّ نسبة المقترضين لأي أموال وصلت إلى 38%، في تونس وصلت نسبة الادخار والاقتراض بين البالغين إلى 45% و 51% على التوالي، في المغرب سجلت نسبة الادخار والاقتراض بين البالغين 35% و 57% على التوالي، في مصر وصلت نسبة الادخار والاقتراض بين البالغين إلى 21% و 46% على التوالي. بالمتوسط فإن 36% من البالغين في دول NA قد ادخروا أي أموال وهو أعلى من المعدل المسجل في دول LMC (33%)، كما أنّ 48% من البالغين في دول NA قد اقتترضوا أي أموال وهو أعلى من المعدل المسجل في دول LMC (46%).

رغم أنّ نسبة ادخار أو اقتراض أموال بين البالغين في دول NA تبدو إيجابية إلى حد ما إلا أنّها لا تتم ضمن المؤسسات المالية الرسمية وهو ما يشكل عقبة حقيقة على أمام الشمول المالي، بالنسبة للادخار، تصل نسبة البالغين الذين ادخروا أي أموال خارج المؤسسات المالية الرسمية في مصر إلى ما نسبته 96% كأعلى معدل بين دول NA، تليها المغرب بنسبة 93%، ثم تونس والجزائر بمعدل 86% و 84% على التوالي، بمتوسط قدره 90% وهو أعلى من المتوسط في دول LMC والمقدر بـ 87%، أما بالنسبة للاقتراض، تصل نسبة البالغين الذين اقتترضوا أي أموال من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر إلى ما نسبته 04% كأدنى معدل بين دول NA، تليها المغرب بنسبة 05%، ثم مصر وتونس بمعدل 07% و 10% على التوالي، بمتوسط قدره 06% وهو نصف المعدل المسجل في دول LMC والمقدر بـ 12%، تشكل العائلة والأصدقاء أهم مصادر اقتراض

الأموال من خارج النظام المالي الرسمي، ما لا يقل عن 31% من الأفراد اقترضوا من العائلة والأصدقاء في الجزائر، وهي أقل مما تم تسجيله في دول LMC ، في حين أنّ المغرب سجلت أعلى نسبة بمعدل 49%، معدلات الاقتراض دائما ما كانت أعلى من معدلات الادخار في دول NA و دول LMC، الفرق بين معدلات الادخار والاقتراض يصل إلى 25 و 22 نقطة مئوية في مصر والمغرب على التوالي، وهو أعلى مما هو عليه في دول LMC (13 نقطة مئوية)، في حين أنّ هذا الفارق لا يزيد عن 12 نقطة مئوية في الجزائر و 6 نقاط مئوية في تونس.

تعتبر طرق اجراء المدفوعات عموما والفواتير خصوصا من أهم مدلولات الشمول المالي، تتميز الدول النامية عامة والدول العربية خاصة بالاعتماد المفرط على النقد في تسوية مختلف المدفوعات والفواتير اليومية عكس الدول المتقدمة، رغم أنّ نسبة البالغين الذين يقومون بإجراء مدفوعات في دول NA هي أعلى مما هي عليه في دول LMC ، حتى العام 2021 هناك ما لا يقل عن 57% من البالغين في مصر قاموا بإجراء مدفوعات، وما نسبته 45% و 41% و 39% في كل من المغرب وتونس والجزائر على التوالي، إلا أنّ طريقة اجراء المدفوعات (الفواتير تحديدا) لا زالت لا تخدم الشمول المالي، حيث أنّ متوسط الذين يستخدمون النقد في تسديد المدفوعات في دول NA هي 90%، مقارنة بـ 63% في دول LMC ، في مصر والجزائر نسبة تسديد الفواتير نقدا هي 99.50% و 90% على التوالي، في حين المغرب وتونس سجلتا معدل 84%، إذا تم مقارنتها بنسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا في مؤسسة مالية لتسديد الفواتير فهي لا تكاد تذكر، تونس التي جاءت في المرتبة الأولى كأحسن معدل لم يتجاوز 13%، وهي تقريبا نصف النسبة الموجودة في دول LMC ، في حين أنّ مصر سجلت نسبة 0.39% لاستخدام الحسابات في تسديد الفواتير.

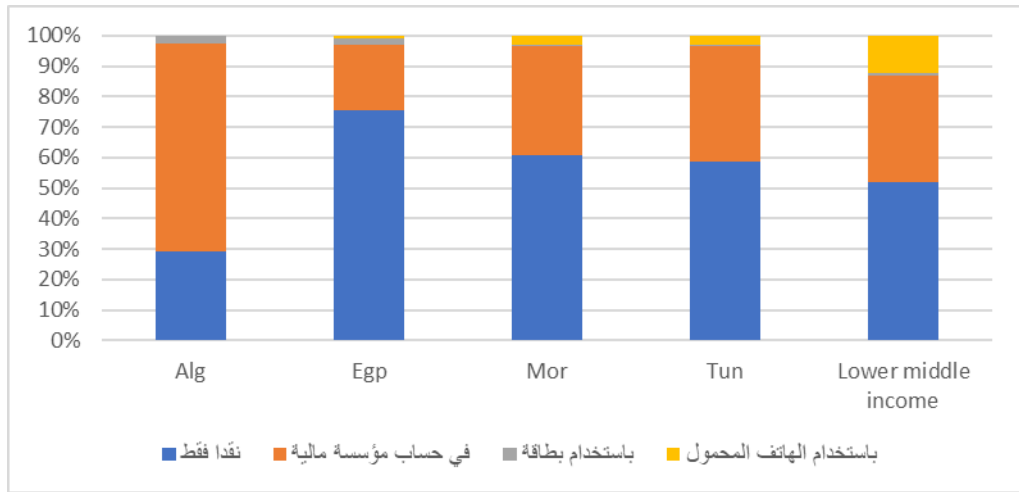
الشكل 05: طرق تسديد الفواتير في دول شمال إفريقيا 2021



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

استخدام الهاتف المحمول لتسديد الفواتير هو أقل بكثير من استخدام الحسابات، إذا احتسبنا نسب دول NA مجتمعة فهي لا تصل إلى النسبة المسجلة في دول LMC والمقدرة بـ 17%، في مصر أقل من 0.23% من البالغين يستخدمون الهاتف المحمول في تسديد الفواتير، تونس والجزائر سجلتا نسبة 3%، في حين أنّ المغرب سجلت نسبة 6.78% كأحسن نسبة، أي أنّها لا تصل إلى نصف النسبة الموجودة في دول LMC، جدير بالذكر أنّ نسبة امتلاك الهواتف المحمولة في دول NA لا تقل عن 91% في المتوسط إلى غاية العام 2021، ترتفع هذه النسبة أكثر في المغرب والجزائر إلى 100% و 95% على التوالي، 88% و 81% في تونس ومصر على التوالي، في حين أنّ نسبة امتلاك الهواتف المحمولة بين البالغين في دول LMC لم تتجاوز نسبة 73%، هناك عدة أسباب أدت إلى هذا الوضع، ربما من أهمها هو عدم امتلاك الغالبية العظمى من البالغين لحسابات أموال عبر الهاتف المحمول، 97% و 96% و 94% هي نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حساب أموال عبر الهاتف المحمول في كل من مصر وتونس والمغرب على التوالي (الجزائر لا توجد إحصائيات خاصة بها)، وهو نفس الحال بالنسبة لدول LMC التي سجلت معدل ملكية حساب أموال عبر الهاتف المحمول بين البالغين يقدر بـ 14%.

الشكل 06: طرق تلقي الأجور في دول شمال إفريقيا 2021

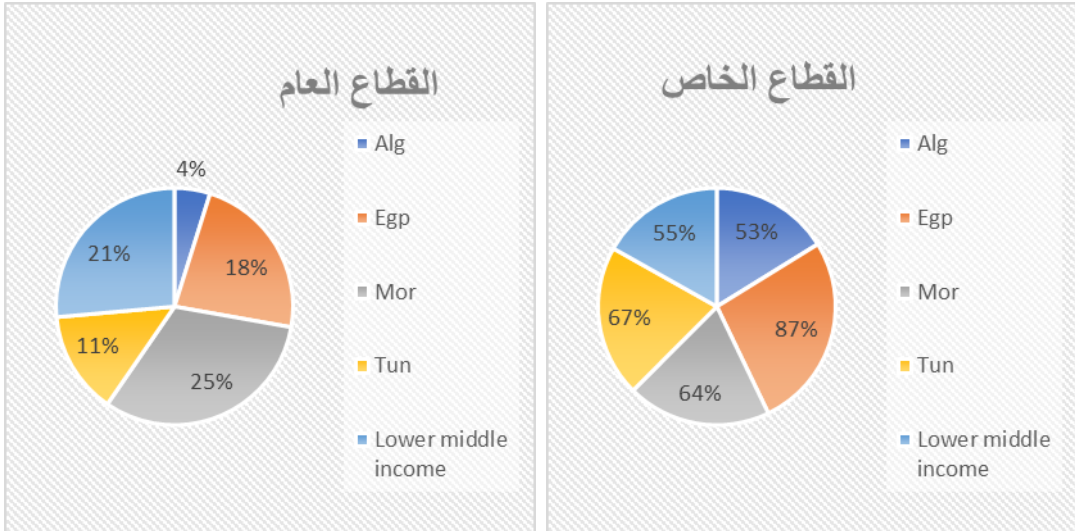


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

طريقة تلقي الأجور هي محدد مهم لطريقة تسديد المدفوعات والفواتير، من غير المنطقي أنّ شخصا يتلقى أجره نقدا وتنتظر منه أنّ يقوم بتسديد الفواتير أو المدفوعات عبر الحسابات أو عبر

الهاتف المحمول أو عبر البطاقات، على اعتبار أنّ نسبة امتلاك حساب أموال عبر الهاتف المحمول منخفضة إلى حد كبير سواء في دول NA أو دول LMC ، ما يعني أنّه لا توجد تقريبا أي احتمال لتلقي الأجور عبر الهاتف المحمول، ما يهملنا هو تلقيها عبر حساب في مؤسسة مالية أو نقدا، الجزائر هي البلد الوحيد بين دول NA الذي يمثل الحساب الطريقة الأكثر شيوعا لتلقي الأجور، 64% تتم عبر الحسابات في حين أنّ 27% منهم لا يزالون يتلقون الأجور نقدا، ترتفع نسبة تلقي الأجور نقدا في كل من تونس والمغرب ومصر إلى 57% و 59% و 76% على التوالي، أي أنّ ثلثي العمال يتلقون أجورهم نقدا في مصر، من المفارقات العجيبة أنّ القطاع العام في دول NA يساهم بدوره في ارتفاع نسبة تلقي الأجور نقدا بين الموظفين، في المغرب من كل أربعة موظفين هناك موظف واحد يتلقى أجره نقدا داخل القطاع العام، مصر وتونس سجلتا نسبة 18% و 11% على التوالي، دول LMC أيضا تسجل مستويات مرتفعة لتلقي الأجور نقدا داخل القطاع العام بواقع 21%، يبقى القطاع الخاص المساهم الأكبر في ارتفاع نسبة تلقي الأجور نقدا بين الموظفين، أكثر من 50% من موظفي القطاع الخاص في الجزائر يتلقون أجورهم نقدا، وهي أقل نسبة مقارنة بباقي دول NA ودول LMC ، ترتفع هذه النسبة في مصر إلى 87%، في حين أنّ تونس والمغرب ودول LMC سجلوا نسبة 67% و 64% و 55% على التوالي .

الشكل 07: نسبة تلقي الأجور نقدا في القطاع العام والقطاع الخاص في دول شمال إفريقيا 2021

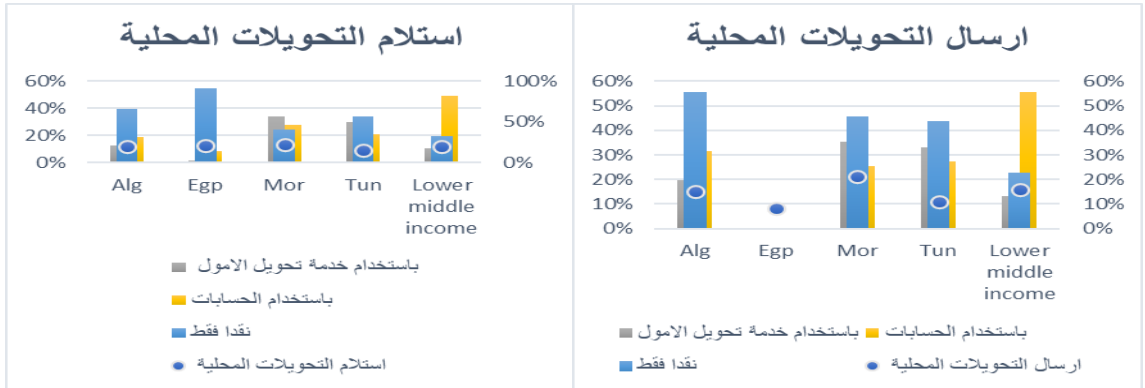


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

في الوقت الذي أصبح على الحكومات التوجه نحو تحويل المساعدات الحكومية عبر الحسابات بدلا من النقد للمساهمة في رفع مستويات الشمول المالي، لا تزال المساعدات الحكومية أو المعاشات تقدم نقدا في مصر بنسبة لا تقل عن 30%، تنخفض هذه النسبة قليلا في تونس والمغرب إلى 25% و 17% على التوالي، في حين أنّ هذه النسبة في الجزائر لم تصل إلى 10%، وهو أمر إيجابي، عموما متوسط تلقي المساعدات الحكومية أو المعاشات في دول NA هو 20% في مقابل 21% لدى دول LMC، في مقابل ذلك تسجل الجزائر ثاني أحسن معدلات استقبال المساعدات الحكومية أو المعاشات عبر الحسابات بعد مصر (70%) بواقع 68%، كل من تونس والمغرب سجلت معدلات أحسن من دول LMC (54%) بواقع 62% و 56% على التوالي.

تلقي وارسال التحويلات المحلية عبر الحسابات هي مؤشر هام أيضا، متوسط نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية في دول NA ودول LMC هي 20%، لكن هناك اختلاف كبير في طريقة تلقي هذه التحويلات، كل دول NA دون استثناء يمثل النقد الخيار الأكثر شيوعا لاستقبال التحويلات، لا يزال النقد يسيطر على 91% من التحويلات في مصر، 66% في الجزائر، 56% في تونس، 41% في المغرب، على العكس من ذلك في دول LMC لم تتجاوز فيها نسبة استخدام النقد في ارسال التحويلات المحلية 33%، في مقابل ذلك هناك انخفاض عام في نسبة ارسال التحويلات المحلية عبر الحسابات، وقد كان متوسط ذلك في دول NA هو 19% (مع تسجيل مصر والجزائر نسبة تحت هذا المتوسط بواقع 18% و 09% على التوالي)، فيما كان متوسط استخدام الحسابات في ارسال التحويلات المحلية في دول LMC عند 49%.

الشكل 08: طرق ارسال واستقبال التحويلات المالية المحلية عند البالغين في دول شمال إفريقيا 2021

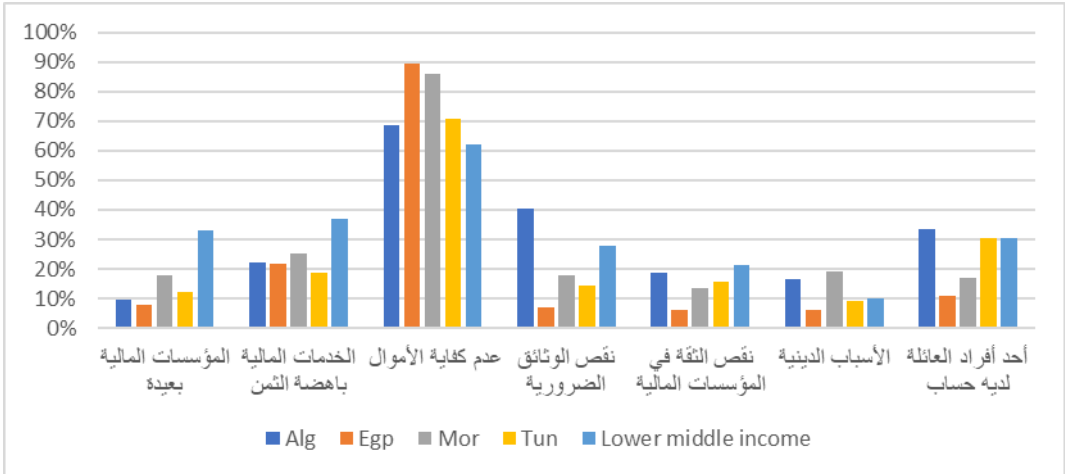


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

بالنسبة لتقلي التحويلات المحلية، هناك ما نسبته 14% من البالغين في دول NA يتلقون تحويلات محلية فيما مقابل 16% في دول LMC ، في غياب مصر (بسبب عدم توفر البيانات) تحتل الجزائر المرتبة الأولى في اعتماد النقد في ارسال التحويلات المحلية بنسبة 56%، تلتها المغرب وتونس بنسبة 44% و 46% على التوالي، هذا المعدل ينخفض بشكل ملحوظ في دول LMC إلى 23%، في مقابل ارتفاع نسبة استخدام الحسابات في ارسال التحويلات المحلية لتسجل نسبة أكثر من 55%، أما الجزائر وتونس والمغرب فقد استقرت هذه النسبة عند 32% و 27% و 25% على التوالي، للإشارة فإنّ خدمة تحويل الأموال تستعمل أكثر من الحسابات في ارسال أو استقبال التحويلات المحلية في كل من المغرب وتونس، بينما نفس الخدمة تستعمل بشكل أقل في الجزائر ومصر.

من المهم بما كان معرفة العوائق التي تقف أما الشمول المالي في أي دولة، حسب قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي فإن هناك على الاغلب 6 عوائق وهي الأكثر شيوعا حول العالم وهي: بعد المسافة، ارتفاع تكلفة الخدمات المالية، نقص الأموال، نقص الوثائق اللازمة، نقص الثقة في البنوك، الأسباب الدينية وامتلاك أحد أفراد العائلة لحساب بنكي. قد يختلف السبب الأكثر انتشارا حسب كل بلد تبعا لخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكن يبقى نقص الأموال هو السبب الأكثر شيوعا حول العالم لعدم امتلاك حساب بنسبة 74% من اجمالي المستبعدين ماليا يليه بعد نقص الوثائق الضرورية بنسبة 37% ثم بعد المسافة عن البنوك بنسبة 34%.

الشكل 09: أسباب الاقصاء المالي بين البالغين في دول شمال إفريقيا 2021



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (World Bank, 2022)

دول NA هي أيضا تشهد ارتفاع مستويات الاقصاء المالي بسبب نقص الأموال، وتأتي مصر كأكبر بلد يذكر فيه المستبعدون ماليا نقص الأموال كسبب لعدم امتلاك حساب بنسبة 90%، تليها مباشرة المغرب وتونس بنسبة 86% و 71% على التوالي، وأخيرا الجزائر بنسبة 69%، وهي كلها أعلى من متوسط دول LMC (62%)، من البديهي أنّ يكون ارتفاع تكلفة الخدمات المالية (متعلق بالأموال) من أهم أسباب الاقصاء المالي خاصة في الدول النامية، يصل معدل الاقصاء المالي بسبب ارتفاع التكاليف إلى 37% في دول LMC و 22% كمتوسط في دول NA.

رغم ضعف الانتشار المصرفي وقلة عدد البنوك والمؤسسات المالية وفروعها في الدول العربية عامة ودول NA خاصة إلا أنّ بعد المسافة عن البنوك لا يمثل مشكلة في دول NA، بالمتوسط 12% من البالغين فقط في دول NA يرون بعد المسافة سببا لاستبعادهم ماليا، وهو أقل معدل متوسط بين كل الأسباب الأخرى، بينما هذه النسبة ترتفع أكثر في دول LMC إلى 33%، ينخفض هذا المعدل أكثر في مصر إلى 8%، تصل نسبة الاستبعاد المالي بسبب نقص الوثائق إلى 28% في دول LMC، 18% و 14% و 8% في كل من المغرب وتونس ومصر على التوالي، على العكس من ذلك ترتفع هذه النسبة أكثر في الجزائر لتصل إلى 41%.

من المثير للاهتمام أنّ ملكية أحد أفراد العائلة لحساب يساهم في الاستبعاد المالي في دول NA أكثر من الأسباب الدينية ونقص الثقة في البنوك وارتفاع التكاليف وبعد المسافة عن البنوك في كل من الجزائر ومصر، حيث يساهم هذا السبب في استبعاد 33% و 30% من البالغين في الجزائر ومصر على التوالي، وهو سبب رائج أيضا في دول LMC (30%)، يساهم نقص الثقة في البنوك في الاستبعاد المالي بالمتوسط بنسبة 14% في دول NA و 21% في دول LMC، أما الأسباب الدينية فهي في المتوسط أقل حيث أنّ 13% فقط من البالغين يذكرون هذا السبب للاستبعاد المالي في دول NA، وتنخفض هذه النسبة أكثر قليلا في دول LMC حيث لا تصل إلى 11%.

بالمقارنة بين عينة الدراسة نجد أنّ هناك تفاوت في مستويات الشمول بين كل من مصر، تونس، الجزائر والمغرب، وهو ما سنوضحه من خلال النقاط التالية:

- إلى غاية 2021 تسجل الجزائر تفوقا في معدل ملكية الحسابات (44%) بفارق 18 نقطة مئوية عن أقل دولة وهي مصر (26%)؛

- خلال الفترة 2011-2021، سجلت مصر أحسن معدل تطور في مستوى ملكية الحسابات وصل إلى أكثر من 160%، في حين الجزائر وتونس والمغرب سجلت معدل تطور ايجابي يقدر بـ: 32% و10% و8% على التوالي؛
- باستثناء مصر التي سجلت تطورا مستمرا في معدلات ملكية الحسابات خلال الفترة 2011-2021، كل الدول الأخرى سجلت معدلات تطور سلبية بين فترة وأخرى خلال العقد الأخير؛
- سجلت المغرب أعلى نسبة للحسابات الخاملة بواقع 18%، في حين في مصر والجزائر وتونس استقرت هذه النسبة عند حوالي 11%؛
- تشترك الدول عينة الدراسة فيما بينهما في تفوق الذكور على الاناث في ملكية الحسابات، ويظهر هذا الاختلاف خاصة في الجزائر حيث وصل الفرق بين الجنسين إلى 26 نقطة مئوية، في حين يقل هذا الفارق في مصر ليصل إلى 6% فقط، كذلك الفئة عمرية أكثر من 25 سنة ومستوى التعليم الثانوي أو أعلى وفئة أغنى 60% من الأسر والموظفون هم الأكثر احتمالا للاشتغال ماليا على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى، وهي سمة مشتركة بين دول العينة؛
- وصلت نسبة الادخار في المؤسسات المالية الى 16% في الجزائر سنة 2021، وهي أعلى 4 مرات من مصر، في حين نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية في تونس هي 10% وهي أعلى بمرتين ونصف من الجزائر، نسبة اقتراض الأموال هي دائما أعلى نسبة ادخار أموال في كل من مصر.تونس والمغرب خلال نفس السنة، في حين أنّ الجزائر سجلت العكس من ذلك؛
- تشترك دول عينة الدراسة فيما بينهما في انخفاض نسبة الذين يسددون الفواتير باستخدام الحسابات وارتفاع نسبة تسديدها نقدا؛
- رغم أنّ الجزائر تشهد مستويات استلام الأجور نقدا أقل مما هو عليه الحال في المغرب وتونس (27% في الجزائر وحوالي 58% في المغرب وتونس)، إلا أنّها تعرف مستويات أعلى منهما في تسديد الفواتير نقدا (90% في الجزائر و84% في المغرب وتونس)؛
- تصل نسبة الموظفين في القطاع الخاص الذين يتلقون أجورهم نقدا في مصر إلى 87% سنة 2021 بفارق 34 نقطة مئوية عن الجزائر.

#### 4. خاتمة

من خلال هذا البحث تبين لنا أنّ مستويات الشمول المالي في دول شمال إفريقيا NA لا ترق إلى المستوى المطلوب وتضل ضعيفة إلى غاية 2021، وهي ضعيفة مقارنة بالمستويات العالمية

أو مستوى نظيراتها من الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى أو المعدل العربي، معدلات ملكية الحسابات لم تشهد تطورا ملحوظا خلال عقد من الزمن في الفترة 2011-2021، بل بالعكس هناك فترات شهدت معدلات تطور سلبية، ليس هذا فقط هناك أيضا حسابات خاملة، جزء هام من المدفوعات والفواتير يتم تسديدها خارج الحسابات، كما أنّ المؤسسات المالية الرسمية لا تمثل المصدر الأكثر تفضيلا للقيام بعمليات الادخار والاقتراض في دول شمال إفريقيا.

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة نتائج يمكن اختصارها فيما يلي:

- يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية من خلال توسيع فرص وصول الفقراء إلى الخدمات والمنتجات المالية، أي زيادة فرص حصولهم على التمويل والبدء في مشاريعهم الخاصة ما يساهم في خفض معدلات البطالة، كما يمنحهم القدرة على الادخار والتخطيط للمستقبل؛
- مستوى الشمول المالي في دول شمال إفريقيا ضعيف نسبيا، حيث أنّ أكثر من نصف البالغين في مصر. تونس، الجزائر ومصر لا يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية، ملكية الحسابات في دول NA أقل من المستوى العالمي (74%)، وأقل من دول ذات الدخل المتوسط الأدنى (58%) ، وقد سجلت مصر وتونس مستوى أقل من المتوسط العربي (39%)؛
- هناك تفاوت في معدل ملكية الحسابات بين عينة الدراسة، حيث أنّ الجزائر التي جاءت في الصدارة تسجل تفوقا في معدل ملكية الحسابات (44%) بفارق 18 نقطة مئوية عن أقل دولة وهي مصر (26%)، (وهو ما ينفي صحة الفرضية 01)؛
- إضافة إلى ضعف ملكية الحسابات في دول شمال إفريقيا تظهر كذلك مشكلة خمول الحسابات، بالمتوسط هناك 12% من الحسابات الخاملة من المجموع الكلي للحسابات، وهي أقل بـ 50% مقارنة بدول LMC، وهو مؤشر جيد إلى حد ما، لكن يبقى استخدامها في الادخار والاقتراض وارسال واستقبال التحويلات المحلية عبر المؤسسات المالية الرسمية تحت المستوى المطلوب؛
- العمر والجنس والتعليم والتوظيف والدخل عوامل محددة للشمول المالي في دول NA وهو ما يتوافق مع الدراسات النظرية، لا يزال النساء والشباب والفقراء والعاطلون عن العمل يواجهون احتمال اقصائهم ماليا أكثر من غيرهم؛

- يساهم امتلاك أحد أفراد العائلة حساباً في استبعاد ما متوسطه 23% من البالغين في دول NA وهو ثاني أكثر الأسباب ذكراً للإقصاء المالي بعد نقص الأموال، كما يساهم نقص الوثائق الضرورية في استبعاد 20% من البالغين في دول NA، أي أنّ الإقصاء المالي في دول NA غير مرتبط دائماً بالأموال، (وهو ما ينفي صحة الفرضية 02)؛
- بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات نختصرها فيما يلي:
- تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي في دول شمال إفريقيا للتقليل من مستويات الإقصاء المالي المرتفعة، فحسب البنك الدولي فإنّ اعتماد استراتيجية وطنية للشمول المالي يمكن من بلوغ الأهداف المسطرة أسرع بمرتين؛
- الإسراع في التوجه نحو تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، خاصة في ظل امتلاك أكثر من 90% من البالغين في دول NA هواتف محمولة، و 62% منهم لديهم وصول إلى الأنترنت، أي أنّ هناك بيئة ملائمة تساعد على النجاح، في المقابل هناك 3% من البالغين في هذه الدول يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد المدفوعات أو الفواتير؛
- إجراء تحليل معمق لأسباب أحجام الأفراد عن الادخار أو الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، حيث أنّه في المتوسط 90% من المدخرين في دول NA يتوجهون نحو مصادر من خارج النظام المالي الرسمي، كما أنّ 96% من المقترضين في دول NA يحصلون على قروض من خارج مؤسسات النظام المالي الرسمي؛
- إعادة النظر في الوثائق المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية للحصول على حساب والاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية، فمن غير المعقول أنّ يكون نقص الوثائق الضرورية سبباً لاستبعاد 41% من البالغين في الجزائر؛

## 5. قائمة المراجع:

### 1.5 المراجع باللغة العربية:

- محمد بن موسى. (2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 8(3)، 34-60.
- محمد يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطية. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي (109)، 1-202.

- مليكة كركار. (2020). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 10 (03)، 377-362.

## 2.5 المراجع باللغات الأجنبية:

- Damodaran, A. (2013). Financial Inclusion: Issues and Challenges. *AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY*, 04(02), 54-59.
- Douglas, P. (2011). Financial inclusion in the Middle East and North Africa : analysis and roadmap recommendations. *Policy Research Working Paper – World Bank*(WPS5610), 1-45.
- Saniya, A., Jijun, W., Mansi, V., & Sri, S. (2022, 06 29). *Unveiling the Global Findex database 2021 in five charts*. Retrieved 03 25, 2024, from worldbank: <https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/unveiling-global-findex-database-2021-five-charts>
- World Bank. (2022, 10). *The Global Findex Database 2021*. Retrieved 02 29, 2024, from [www.worldbank.org: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data](https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data)

## 6. ملاحق

### المحلق الأول: قائمة المختصرات

| الاختصار       | اللغة الانجليزية                                   | الترجمة الى اللغة العربية                    |
|----------------|----------------------------------------------------|----------------------------------------------|
| Alg            | Algeria                                            | الجزائر                                      |
| Egp            | Egypt                                              | مصر                                          |
| Mor            | Moroco                                             | تونس                                         |
| Tun            | Tunisia                                            | الجزائر                                      |
| LMC            | Lower middle income                                | الدول ذات الدخل الأدنى المتوسط               |
| NA             | North Africa                                       | شمال افريقيا                                 |
| /              | World                                              | العالم                                       |
| /              | Arab World                                         | العالم العربي                                |
| MENA (exc H.I) | Middle East & North Africa (excluding high income) | دول شمال إفريقيا باستثناء الدول مرتفعة الدخل |